مركز المنبر
للدراسات والتنمية المستدامة
ALMANBAR CENTER FOR STUDIES
AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT

الأمن الوطني العراقي بين الانقسامات الداخلية والتحديات الخارجية

الكاتب: حارث حيدر غربي

عن المركز

مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة، مركز مستقلٌّ، مقرّه الرئيس في بغداد. رؤيته الرئيسة تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام – فضلاً عن قضايا أخرى – ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا تهمّ الشأن السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي.

لا تعبر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز و إنما تعبر عن رأي كتابها

حقوق النشر محفوظة لمركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة

https://www.almanbar.org

info@almanbar.org

https://t.me/manbarcenter

07816776709

الأمن الوطني العراقي بين الانقسامات الداخلية والتحديات الخارجية

الكاتب: حارث حيدر غربي [1]

مقدمة

يعتبر الأمن الوطني الركيزة الأساسية لاستقرار الدولة وحماية سيادتها في ظل بيئة إقليمية ودولية متسارعة، تتداخل فيها التهديدات العسكرية مع الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ويتجلى هذا الواقع بصورة أوضح في الحالة العراقية بعد الاحتلال الأمريكي عام 2003، حيث تراكمت الأزمات الداخلية العميقة مع تدخلات خارجية متزايدة، فأضعفت قدرة الدولة على بناء منظومة أمن وطني متماسكة تعبر عن المصالح العليا للمجتمع والدولة معاً.

وانطلاقاً من الاستراتيجية الوطنية للأمن 2025–2030، التي رُفِع فيها شعار «العراق أولاً»، برزت الحاجة إلى مقاربة شاملة تعيد تنظيم العلاقة بين الداخل والخارج، وتواجه الانقسامات السياسية والمجتمعية من جهة، والضغوط الإقليمية والدولية المتصاعدة من جهة أخرى.

أولاً: تطور مفهوم الأمن الوطني وأبعاده

عرف مفهوم الأمن الوطني تطوراً ملحوظاً، إذ لم يعد محصوراً في البعد العسكري التقليدي بل اتسع ليشمل الأبعاد السياسية والاقتصادية والمجتمعية وغيرها في إطار رؤية شاملة لحماية الدولة والمجتمع. وتشير الأدبيات إلى تمييز بين مفهوم ضيّق يربط الأمن بانتفاء الخوف والتهديد المباشر، ومفهوم واسع يدمج بين الأمن العسكري والاقتصادي والاجتماعي، ويجعله أداةً لحماية قيم أساسية مثل الحرية والرفاهية والعدالة والسلام.

[1] المُدرِّس المساعد حارث حيدر غربي ، جامعة النهرين/ قسم العلوم الإدارية والمالية ، hareth.haider@nahrainuniv.edu.iq

في ضوء ذلك، يتخذ الأمن الوطني في العراق بعداً مركباً، فضعف الدولة لا ينشأ من التهديد العسكري فقط، بل من هشاشة البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي يجعل أي خلل في أحد الأبعاد ينعكس على الكل. لذلك يركّز الباحثون على أن معالجة التحديات الأمنية في العراق تتطلب مقاربة تتجاوز الحلول الأمنية الضيقة، باتجاه مشروع وطني شامل يعالج جذور الأزمات البنيوية.

ثانياً: الأبعاد السياسية والاقتصادية والعسكرية للأمن الوطني

يُعدّ البعد السياسي أكثر الأبعاد حساسيةً في الحالة العراقية، لأنه يرتبط بطبيعة النظام السياسي، وشرعية السلطة، وطريقة إدارة التعدد المجتمعي. فاستقرار السلطة ضمن إطار دستوري متوافق عليه، وتنظيم التنافس بين القوى السياسية بعيداً عن المحاصصة والولاءات الضيّقة، يمثل شرطاً أساسياً لبناء مؤسسات قادرة على صياغة قرار وطني مستقل. كما أن تسييس الأجهزة الأمنية، وربطها بولاءات فئوية أو خارجية، يُضعف ثقة المواطن بالدولة ويحوّل مؤسساتها إلى أدوات صراع بدلاً من أن تكون ضمانة للأمن والاستقرار.

البعد الاقتصادي، يرتبط بقدرة الدولة على تحقيق تنمية متوازنة وتوفير الموارد اللازمة لدعم المنظومة الدفاعية وتمويل الخدمات الأساسية للمواطنين. ويُظهر البحث أن اعتماد العراق على اقتصاد ريعي أحادي قائم على النفط، جعله عرضةً لاضطرابات الأسواق العالمية، وأدى إلى هشاشة في البنية الاقتصادية وارتفاع معدلات البطالة والفقر، بما ينعكس سلباً على الاستقرار الداخلي والأمن الوطني. فكل هزة في أسعار النفط أو في طرق التصدير يمكن أن تتحول إلى أزمة اجتماعية وسياسية واسعة تهدد السلم الأهلي.

وتؤكد المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الحديثة حجم التحدي،إذ ما زال العراق يعاني من معدلات بطالة وفقر مرتفعة، وتفاوت واضح في توزيع الخدمات وفرص التنمية بين المحافظات، الأمر الذي يغذي مشاعر التهميش ويُضعف ثقة المواطن بقدرة الدولة على تحقيق العدالة.

إن توظيف هذه البيانات في صنع القرار الأمني يوضح أن الاستقرار لا يمكن اختزاله في البعد العسكري، بل يرتبط مباشرة بقدرة الدولة على توفير فرص العمل، وتحسين الخدمات، وتقليل الفجوات التنموية التي تتحوَّل في كثير من الأحيان إلى بيئات حاضنة للتوتر والعنف.

أما البعد العسكري، فيمثل الذراع الصلبة للدولة، لكنه في العراق تعرض لاهتزازات عميقة نتيجة حل المؤسسات الأمنية بعد 2003، وتغلغل الفساد وبروز ظواهر مثل الجنود الوهميين والضباط الدمج داخل المؤسسة العسكرية. وقد كشفت أحداث اجتياح تنظيم «داعش» لمدن عراقية عام 2014 هشاشة البناء العسكري والأمني، وانخفاض مستوى الاحترافية والولاء للمؤسسة، فضلاً عن تأثير التدخلات الإقليمية في تشكيل القرار الأمني. ويشير البحث إلى أن إعادة بناء بُعد عسكري مهني ووطني مستقل شرط حاسم لصيانة السيادة وتعزيز هيبة الدولة.

ثالثاً: الانقسامات الداخلية وأثرها على الأمن الوطني

تُعد الانقسامات الداخلية من أخطر التحديات التي تواجه الأمن الوطني العراقي، إذ تداخل البعد التاريخي مع التحولات السياسية ما بعد 2003 ليُنتج مشهداً من الانقسام السياسي والمجتمعي العميق. فالنظام السابق قام على مركزية شديدة وتهميش لقوى ومكوّنات عديدة، ما أوجد شعوراً متراكماً بالغُبن، ثم جاءت مرحلة ما بعد الاحتلال

باعتماد نظام المحاصصة الطائفية والقومية، فحوّلت الهويات الفرعية إلى أساس لتقاسم السلطة والنفوذ. ونتيجة لذلك ضعفت الهوية الوطنية الجامعة، وصعدت الهويات الثانوية داخل مؤسسات الدولة، بما في ذلك المؤسسات الأمنية، فأصبحت عرضة للاختراق والتسييس.

هذا الانقسام لم يقتصر على النخبة السياسية، بل تمدد إلى السياقات المجتمعية والإعلامية والدينية، حيث تحوَّلت المنابر إلى أدوات تعبئة فئوية تُغذي الولاءات الضيقة على حساب ثقافة المواطنة. ويرى بعض الباحثين، أن أخطر أشكال الانقسام يتمثل في «الانقسام الوجداني» الذي يضرب وحدة الوعي الجمعي، فيجعل المواطنين ينظرون إلى بعضهم وإلى الدولة بعين الشك والريبة. وفي ظل غياب مشروع وطني جامع ومؤسسات قوية، وفّرت هذه الانقسامات بيئة مناسبة لتمدد التنظيمات الإرهابية والميليشيات المسلحة، ولتعاظم التدخلات الخارجية.

رابعاً: التحديات الخارجية والإقليمية

لا تقل التحديات الخارجية أهميةً وخطورةً عن الانقسامات الداخلية، بل تتفاعل معها على نحو يجعل كلاً منهما مُغذياً للآخر ضمن دائرة تأثير متبادلة. إذ يشير البحث إلى أن الساحة العراقية تحوَّلت بعد 2003 إلى مجال مفتوح لصراع القوى الإقليمية والدولية، خاصةً إيران وتركيا والولايات المتحدة، وهو ما انعكس مباشرةً على سيادة القرار الوطني وبنية الأمن الداخلي.

فيما يتعلق بإيران، يبرز دورها من خلال دعم قوى سياسية وفصائل مسلّحة، وتعميق الروابط الاقتصادية والتجارية بما جعل العراق سوقاً رئيسة لمنتجاتها ومصدراً مهماً للعملة الصعبة في ظل العقوبات الغربية عليها. هذا النفوذ المتشعّب منح طهران

قدرة مؤثرة على مسار القرار العراقي، وأدخل الأمن الوطني في شبكة من التوازنات والحسابات الإقليمية المعقّدة.

أما تركيا، فيرتبط تدخلها بعدة أبعاد، فإلى جانب التوغل العسكري في شمال العراق (اقيلم كردستان) بحجة مواجهة التنظيمات المناهضة لتركيا، تعمل أنقرة على توظيف ورقة المياه عبر السيطرة على منابع دجلة والفرات، ما يمنحها أداة ضغط استراتيجية على بغداد. كما تسعى إلى توسيع نفوذها في بعض المناطق العراقية، بما يخلق واقعاً أمنياً وجيوسياسياً يحد من حرية العراق في رسم سياسته الوطنية.

وتأتي الولايات المتحدة بوصفها فاعلاً رئيساً منذ 2003، حيث تجمع علاقتها بالعراق بين التعاون الأمني والعسكري من جهة، والتوتر السياسي والجدل السيادي من جهة أخرى. فوجود قواعد وقوات أجنبية على الأراضي العراقية يثير تساؤلات مستمرة حول حدود الاستقلال الحقيقي للقرار الوطني، كما أن التنافس الأمريكي–الإيراني يجعل العراق ساحة صراع غير مباشر بين الطرفيّن، ما يضيف عبئاً إضافياً على منظومة الأمن الوطني العراقي.

عند النظر بتمعّن اكبر الى أدوار كلٍ من ايران وتركيا والولايات المتحدة في العراق يتضّح ان هذه القوى لا تتحرك بدافع بسيط لملء الفراغ الأمني أو السياسي، بل وفق استراتيجيات مدروسة تهدف الى تعظيم مصالحها الجيوسياسية والاقتصادية، حتى لو كان ذلك على حساب الأمن الوطني العراقي. هذا الواقع يفرض على صانع القرار في بغداد التحوّل من نهج قائم على رد الفعل، الى تبني استراتيجية استباقية وممنهجة.

ينبغي ان تركِّز هذه الاستراتيجية على تنويع الشراكات الدولية ،تقليل نقاط الارتهان للخارج وتعزيز القرار الوطني من خلال اصلاح الوضع الداخلي وتقوية المؤسسات. وبذلك يمكن الحد من قدرة الأطراف الخارجية على استغلال الانقسامات الداخلية لتحويلها الى ميدان مفتوح لنفوذها.

خامساً: المقاربة العراقية الجديدة للأمن الوطني

في مواجهة هذه التحديات المعقّدة، تحاول الدولة العراقية في إطار «استراتيجية الأمن الوطني العراقي 2025–2030» الانتقال من مقاربة ضيّقة للأمن إلى رؤية شاملة تربط بين استقرار الداخل وتنظيم العلاقة مع الخارج.

تقوم هذه المقاربة على ثلاثة محاور رئيسة:

أولها: تبني مفهوم الأمن الشامل الذي يدمج الأمن الاقتصادي والاجتماعي والبيئي مع الأمن العسكري، انطلاقاً من أن استقرار المجتمع هو الضمان الحقيقي لأمن الدولة. وثانيها: إعلاء مبدأ السيادة عبر سياسة خارجية متوازنة تُبعد العراق عن محاور الاستقطاب الإقليمي والدولي، وتؤسس لعلاقات قائمة على المصالح المتبادلة لا التبعية. أما المحور الثالث، فيتمثل في ربط الأمن بالتنمية الْمستدامة من خلال تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط وتعزيز العدالة الاجتماعية، بوصف الاستقرار الاقتصادي جزءاً لا يتجزأ من منظومة الأمن الوطني.

تهدف هذه الرؤية إلى إعادة بناء الثقة بين المواطن والدولة، ووضع المواطن في مركز العملية الأمنية، مع إشراك المؤسسات كافة – السياسية والاقتصادية والاجتماعية – في تحمّل مسؤولية حماية الأمن الوطني. غير أن نجاح هذه المقاربة يظل رهيناً بمدى القدرة على ضبط الانقسامات الداخلية، وإصلاح مؤسسات الدولة،

وإعادة بناء جهاز أمني وعسكري مهني مستقل، بالتوازي مع انتهاج دبلوماسية نشطة تخفف من ضغوط البيئة الإقليمية والدولية.

غير ان هذه المقاربة الاستراتيجية لن تتحول الى واقع ملموس من دون تنفيذ اليات واضحة وجداول زمنية محددة ومؤشرات قياس للاداء، فنجاحها يتطلب:

اولاً، ارادة سياسية جادة لفك ارتباط مؤسسات الدولة بمنظومة المحاصصة والفساد.

ثانياً،ا صلاحاً تدريجياً للأجهزة الأمنية يضمن مهنيتها وحيادها.

ثالثاً، مواءمة بين الخطاب السياسي والقدرات الفعلية للدولة كي لا تتحول الاستراتيجيات الى شعارات. كما ان تطبيق هذه الرؤية سيواجه تحديات واقعية، مثل مقاومة شبكات النفوذ الداخلية لأي اصلاح جوهرية وضغوط البيئة الاقليمية والدولية، مايستدعي تدرجاً حذراً في الاصلاح، وبناء توافقات داخلية واسعة تدعم خيار (العراق اولاً) وتحميه من الانتكاسات عند كل ازمة.

الخاتمة

يمكن القول إن الأمن الوطني العراقي يقف عند تقاطع حرج بين انقسامات داخلية بنيوية وتحديات خارجية متشابكة، ما يجعل أي رؤية للأمن الوطني غير قادرة على النجاح ما لم تعالج المستويين معاً في آن واحد. فالانقسام السياسي والطائفي والمجتمعي، إلى جانب الهشاشة الاقتصادية والضعف المؤسسي، يفتح المجال أمام تدخلات إقليمية ودولية متزايدة، بينما تسهم الضغوط الخارجية بدورها في تعميق الانقسام الداخلي وإضعاف سيادة القرار الوطني. لذلك يحتاج العراق إلى مشروع وطني شامل يقوم على مصالحة حقيقية، وإصلاح مؤسسي، وتنويع اقتصادي،

وسياسة خارجية متوازنة، بما يمكّنه من بناء منظومة أمن وطني قادرة على حماية الدولة والمجتمع واستعادة دور العراق الفاعل في محيطه الإقليمي.

***

المصادر

1-عبد المطلب عبد المهدي موسى، ظاهرة العنف السياسي في العراق بعد 2003 دراسة في الاسباب وسبل المواجهة، دار غيداء للنشر والتوزيع ،عمان ، الاردن،2016

2- فهد محمد، الأمن الوطني: رؤية شاملة، الطبعة الأولى، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،2004

3- لخميس شيبي ،الأمن الدولي والعلاقة بين الشمال الاطلسي والدول العربية -فترة مابعد الحرب الباردة (1991-2008)،

طبعة 1،المكتبة المركزية للطباعة والنشر،مصر ،2019

4 - مهند بن محمد شقاء،الامن الوطني تصور كامل ،ط 1،جامعة نايف العربية للعلوم الامنية،الرياض، 2004

5- مصطفى علوي، الأمن الإقليمي بين الأمن القومي والأمن الدولي، مجلة مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة، العدد 4، القاهرة،2005.

6 _ مصدر الصورة ،

https://upload.wikimedia.org/wikipedia/ar/2/2b/%D8%B5%D9%88%D8%B1%D8%A9_%D9%84%D8%AC%D9%84%D8%B3%D8%A9_%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86_%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%D9%8A.jpeg .